الائتلاف المعكوس في اليمن:
أبعاد التصعيد الإماراتي السعودي وتداعياته

عمر ردمان*

* جامعة إقليم سبأ، اليمن.

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى فهم خلفيات التصعيد الإماراتي السعودي وأبعاده في اليمن، وبيان تداعياته على المستويين اليمني والإقليمي، وتحليل ديناميكياته على الساحة المحلية، وملامح المشهد الجديد الذي تتولى فيه السعودية قيادة التحالف بمعزل عن الإمارات في اليمن. وتتبّع الدراسة كذلك أدوار الدولتين في عدة محطات أسّست للدور المشترك بينهما في اليمن، منذ أحداث الربيع العربي، وانقلاب جماعة الحوثيين في عام 2014م، ودخول التحالف العربي لدعم الشرعية في عام 2015م، وصولاً إلى إخراج القوات الإماراتية من اليمن في ديسمبر2025م، وتقدم هذه الدراسة أيضًا عرضًا تحليليًا لمجريات التصعيد وتباينات المواقف، وتوصيف حقيقة الخلاف ودوافعه ومحركاته، وآثاره الداخلية والخارجية.

الكلمات المفتاحية: اليمن، الدور الإماراتي السعودي، الائتلاف المعكوس.

The Inverted Coalition in Yemen: The Dimensions and Repercussions of the Saudi–Emirati Escalation

OMAR RADMAN*

ORCID NO: 0009-0000-3594-363X Omsr2007@gmail.com

* University of Saba Region , Yemen.

ABSTRACT: *This study seeks to examine the background and dimensions of the Saudi–Emirati escalation in Yemen, as well as its repercussions at both the Yemeni and regional levels. It analyzes the dynamics of this escalation within the local arena and explores the contours of the emerging landscape in which Saudi Arabia assumes leadership of the coalition independently of the United Arab Emirates in Yemen. The study also traces the roles of both states across several critical phases that laid the foundation for their joint involvement in Yemen, beginning with the events of the Arab Spring, the Houthi coup in 2014, and the entry of the Arab Coalition to support the internationally recognized government in 2015, through to the withdrawal of Emirati forces from Yemen in December 2025. Furthermore, the study provides an analytical account of the course of the escalation and the divergences in positions, offering a characterization of the nature of the dispute, its motivations and driving forces, and its domestic and external implications.*

Keywords: *Yemen, Saudi–Emirati Role, Inverted Coalition.*

رؤية تركية
2026-(1/15)
17 - 34

Received Date: 06 / 02 / 2026 • Accepted Date: 13 / 03 / 2026

This work has been prepared in accordance with ethical principles

DOI:10.36360/1560-015-001-002

CC BY NC

مقدمة

تُعَدّ الساحة اليمنية مسرحًا لصراع معقّد تجاوز كونه ملفًّا محليًّا ليصبح ساحة مفتوحة تتشابك فيها الحسابات الإقليمية والدولية، تأتي أهمية هذه الدراسة في توقيتها، إذ ترصد مرحلة دقيقة من مراحل الصراع، تمثلت في بلورة ما يمكن وصفه بـ«الائتلاف المعكوس»، ويُقصَد بهذا المصطلح الحالة التي يتحول فيها التحالف بين قوتين من التعاون والتنسيق إلى التنافس والصراع، في ساحة المعركة نفسها وتحت راية العدو نفسه. في الحالة اليمنية يُعبّر هذا المفهوم عن التحول الجذري في طبيعة العلاقة بين السعودية والإمارات، من شريكين رئيسين في التحالف العربي لدعم الشرعية (منذ 2015) إلى قوتين متصارعتين، حيث تتصاعد حدة التوتر بينهما في اليمن بشكل غير مسبوق، ليتطور إلى خلاف علني يعيد تشكيل التحالفات وموازين القوى المحلية بشكل دراماتيكي، وله انعكاسات متعددة على أكثر من ملف في المنطقة.

التصعيد الأخير... السياقات والأبعاد

لفهم خلفيات التصعيد الأخير وأبعاده بين السعودية والإمارات في اليمن، من المهم استحضار أبرز المحطات الرئيسة -ذات الصلة- التي مرّت بها الأزمة اليمنية منذ انقلاب جماعة الحوثيين على الشرعية في عام 2014م، ودخول التحالف العربي لدعم الشرعية في مارس 2015م، وانتهاءً بقرار إخراج الإمارات من اليمن في ديسمبر 2025م، مع عرض مظاهر تباين الرؤى وتقاطعات الأهداف بين الدولتين في قيادة التحالف العربي خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى ربط التصعيد الأخير بالسياق الجيوسياسي الأوسع في المنطقة.

انقلاب 2014م وتأسيس الدور المشترك بين السعودية والإمارات

في الأشهر الأولى لثورة الربيع العربي في اليمن (فبراير 2011م) تدخلت المملكة العربية السعودية بالمبادرة الخليجية التي هدفت إلى «تلبية طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح، وانتقال السلطة بطريقة سلسة وآمنة تجنب اليمن الانزلاق للفوضى والعنف ضمن توافق وطني»[1] وأفضت تلك الجهود الخليجية بقيادة السعودية وبرعاية الأمم المتحدة إلى نقل منصب رئيس الجمهورية من علي عبد الله صالح إلى نائبه المتوافَق عليه: عبد ربه منصور هادي، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وانعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل بمشاركة شعبية وسياسية واسعة لمكونات الشعب اليمني وأطيافه، ونتج عن مؤتمر الحوار إعلان وثيقة المخرجات ومسودة الدستور الجديد لليمن، لكن سرعان

ما أعلنت جماعة الحوثيين المسلحة (الموالية للنظام الإيراني) رفضها تلك المخرجات رغم مشاركتها في الحوار الوطني، وبدأت على الفور بإجراءات تصعيدية مسلحة بتنسيق غير معلن مع قيادات النظام السابق بقيادة علي عبد الله صالح ومراكز نفوذه العسكرية والأمنية والسياسية، وكان لصالح دور في دعم الحوثيين للسيطرة على صنعاء، وتسلّمت القيادات الحوثية مبالغ لتمويل التحرك،[2] وأدى ذلك التصعيد المسلح إلى اجتياح العاصمة صنعاء والسيطرة على مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية في سبتمبر 2014م، في ظل تواطؤ -أو على الأقل تراخي- الرئيس اليمني حينها عبد ربه منصور هادي، الذي كان فيما يبدو قد وقع في حسابات خاطئة لقواعد اللعبة وتقدير الخطر والمآلات، وأقدمت قوى الانقلاب على فرض إقامة جبرية على الرئيس هادي ورئيس الحكومة وعدد من قيادات الدولة، قبل أن يتمكن هادي من ترتيب مغادرته إلى مدينة عدن بشكل سري بعد نحو أربعة أشهر من فرض الحصار عليه في منزله.

في نهايات شهر مارس 2015م كانت قوى الانقلاب قد تمكنت من السيطرة على معظم المعسكرات والمحافظات اليمنية، منها مدينة عدن في أقصى الجنوب اليمني، وفي 26 مارس 2015م أعلنت المملكة العربية السعودية عن قيام عملية عاصفة الحزم وتشكيل التحالف العربي لـدعم الشرعية، وكانت دولة الإمارات ضمن الدول الرئيسة المشاركة في التحالف، وعضوًا في الرباعية الدولية بشأن اليمن، التي تضم (المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة «بريطانيا»).

العمليات العسكرية... مرحلة الإنجاز المشوب بالخطأ

خلال عامي 2015م، و2016م حتى بدايات عام 2017م حققت القوات الحكومية مسنودة بالمقاومة الشعبية إنجازات عسكرية على الأرض، بدعم كامل من دولتي (السعودية والإمارات)، تحقق خلالها تحرير مناطق واسعة من سيطرة مليشيا جماعة الحوثيين وحلفائها، حيث انحسرت مناطق سيطرة مليشياتها المسلحة من داخل مدينة عدن (جنوبي اليمن) إلى أبواب مدينة تعز شمالاً، وأبواب مدينة الحديدة غربًا، وانحسرت من أبواب مدينة مأرب (شرقي صنعاء) إلى أبواب مدينة صنعاء.

ورغم هذه الإنجازات الحكومية على الأرض إلا أن الضربات الجوية في تلك المرحلة طالت أهدافًا خاطئة في عدة محافظات ومدن يمنية، استهدفت منازل سكنية، وأسواق عامة، ومدارس، وصالات أعراس، ومواقع تابعة للقوات الحكومية، ومؤخرًا

تداولت قنوات سعودية غير رسمية وثائقيات تتحدث عن ضلوع الإمارات في تلك الأخطاء التي وصفتها بالمتعمدة لتوريط السعودية حقوقيًّا أمام الجهات الدولية.[3]

ثم بدا المشهد في تلك الفترة كأنه في حالة إعادة ترتيب مسرح العمليات في إطار التحالف العربي، حيث انسحبت القوات الإماراتية من جبهات القتال القريبة من صنعاء في محافظة مأرب، وركزت وجودها واهتمامها في محافظات جنوب اليمن، وعلى امتداد السواحل والجزر، وبدأت مرحلة جديدة من إدارة الأزمة وإطالة أمدها، وممارسة النفوذ داخل المناطق المحررة بديلاً عن الحكومة الشرعية، وكشفت قناة بي بي سي البريطانية أن الإمارات استقدمت مرتزقة أجانب لتنفيذ جرائم اغتيالات ضد من تراهم خصومًا لها، أو معارضين محتملين لنفوذها البديل لسلطات الدولة اليمنية في محافظات الجنوب اليمني.[4] وشهدت المعارك في نهاية تلك الفترة إيقافًا قسريًّا على مشارف تحرير صنعاء، وتجميد المعركة في مدينة الحديدة عبر اتفاق ستوكهولم 2017م.

تأسيس التشكيلات المسلحة وبروز المجلس الانتقالي الجنوبي بوصفه قوة مدعومة إماراتيًا

بعد انكفاء الإمارات على المحافظات الجنوبية والسواحل الغربية في اليمن، تبنّت تكوين تشكيلات مسلحة عسكرية وأمنية خارج سلطة الحكومة الشرعية، وسخرتها لخدمة نفوذها وتجذير هيمنتها على بعض المناطق الجنوبية، وفي نهاية عام 2017م جرى الإعلان عن تأسيس «المجلس الانتقالي الجنوبي» الذي قدّم نفسه حاملاً سياسيًّا لمشروع انفصال جنوب اليمن، وفي سبيل ذلك حاول اختطاف القضية الجنوبية العادلة -التي وضعت مخرجات الحوار الوطني الشامل معالجات شاملة لها- واستخدمها الانتقالي غطاءً لمشروع تجزئة الوحدة الوطنية، وجرى توجيه الانتقالي من قبل رعاته في أبو ظبي ضد قيادة الشرعية ومؤسساتها الرسمية، ووضع العراقيل الأمنية أمام استقرارها في العاصمة المؤقتة عدن، ومنازعة صلاحياتها على الأرض، وممارسة أدوارها السيادية، وفي جزيرة سقطرى رفض قائد قوات الأمن الخاصة قرارًا رئاسيًّا بتغييره، كما أعلنت كتيبتين من اللواء الأول مشاه بحري تمردها على القيادة الشرعية، وإبدت ولاءها للمجلس الانتقالي، كما جرت في فترة لاحقة عدة مواجهات دامية مع القوات الحكومية، وهو ما مثل انحرافًا خطيرًا عن أهداف التحالف في دعم الشرعية لاستعادة الدولة وإنهاء انقلاب الحوثيين.[5]

مواجهات دامية ضد القوات الحكومية ومحاولات احتواء سعودي

> منذ ظهور ملامح التباينات والخلافات بين السعودية والإمارات في اليمن كانت ثمة أسباب وعوامل موضوعية لحدوث التصعيد المؤجل

في هذا السياق قامت التشكيلات المسلحة التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات بالسيطرة على العاصمة المؤقتة عدن في أغسطس 2019م إثر مواجهات مسلحة مع القوات الحكومية خلّفت العشرات من القتلى والجرحى، عقب ذلك تقدمت المملكة العربية السعودية بوساطة لاحتواء الأزمة وإنهاء تصعيد المجلس الانتقالي وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل أغسطس، وتُوِّجت هذه الوساطة بإبرام اتفاق الرياض في نوفمبر 2019م الذي وقعته الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي في العاصمة السعودية الرياض بحضور قادة الشرعية وولي العهد السعودي، ورئيس دولة الإمارات، وبالنظر إلى بنود الاتفاق فإنه المجلس الانتقالي حقّق اعترافًا حكوميًّا، ومُنح حق المشاركة في السلطة، لكنه جُرِّد من تشكيلاته العسكرية والأمنية،[6] التي كان الانتقالي يعدّها نواة لجيش وشرطة «دولة الجنوب» التي يرفع شعارات إقامتها، لكن سرعان ما أخفق تنفيذ الاتفاق على الأرض نتيجة عرقلة المجلس الانتقالي الذي كان من الواضح عدم استعداده للتنازل عن سلطته على الأرض، بل طالب رئيس الحكومة وأعضاءها -الذين وصفهم بالفاقدين للشرعية- بمغادرة عدن في فبراير 2020م، ثم استمرت وتيرة التصعيد من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا ليعلن في شهر أبريل 2020م عن «الإدارة الذاتية» في عدن والمحافظات الجنوبية التي تسيطر عليها قواته، بعد اندلاع مواجهات مسلحة بين تشكيلاته المسلحة وبين القوات الحكومية الشرعية في مدينة شقرة الساحلية (شرقي عدن) التابعة لمحافظة أبين.

إزاء ذلك أبدت المملكة العربية السعودية رفضها لذلك التصعيد، ولجأت إلى الرد على تلك التصرفات بمنع مدير أمن عدن ورئيس أعضاء وحدة شؤون المفاوضات في المجلس الانتقالي من العودة إلى عدن في مارس 2020م، في أثناء محاولتهم مغادرة مطار عمّان، فضلاً عن قادة آخرين أُجبروا على البقاء خارج البلاد بسبب مشاركتهم في أحداث أغسطس 2019م، وحاولت استمالة ولاءات عدد من القيادات العسكرية والأمنية والسياسية الموالية لأبو ظبي.[7]

مجلس القيادة الرئاسي (2022) وإعادة ترتيب الأوراق

في مارس 2022م انعقدت في العاصمة السعودية الرياض مؤتمر مشاورات الرياض بين المكونات اليمنية برعاية مجلس التعاون الخليجي، وفي السابع من أبريل جرى الإعلان عن بيان نقل السلطة من قبل الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي إلى مجلس قيادة رئاسي برئاسة الدكتور رشاد العليمي وسبعة أعضاء، وضم المجلس ممثلين عن المجلس الانتقالي الجنوبي، وهذا أكسبه شرعية سياسية جديدة، وقد ضم ممثلين عن قوى مدعومة إماراتيًّا كقوات العمالقة وقوات طارق صالح،[8] وبذلك فقد عكست تشكيلة المجلس موازين القوى الجديدة التي تشكلت على الأرض خارج إطار الشرعية السابقة، لكن هذه القوى الجديدة في المجلس لم تلتئم في إطار مشروع سياسي موحّد مرتكز على القضية الوطنية المتمثلة في استعادة الدولة وإنهاء انقلاب جماعة الحوثيين الموالية لإيران، بل بدأ مسلسل جديد من الصراعات البينية داخل معسكر الشرعية، التي ظلت تتصاعد بوتيرة عالية وصولاً إلى اندلاع المواجهة العسكرية في حضرموت والمهرة، وإخراج القوات الإماراتية من اليمن، وإلغاء الاتفاقيات العسكرية والأمنية معها.

ديناميكيات التصعيد ميدانيًا

منذ ظهور ملامح التباينات والخلافات بين السعودية والإمارات في اليمن كانت ثمة أسباب وعوامل موضوعية لحدوث التصعيد المؤجل، منها ما يمثل محركات رئيسة دفعت لنشأة الصراع، ومنها ما هو ناتج عن طريقة إدارة الملف والتعامل مع الأزمات المتكررة، وهو ما مثّل مسارات متراكمة أدت في النهاية إلى حدوث المواجهة المباشرة.

1- تعدّد الأجندات بين قيادة التحالف

رغم الأهداف المعلنة للتحالف العربي لدعم الشرعية لاستعادة الدولة وإنهاء انقلاب جماعة الحوثي الموالية لإيران، إلا أنه كان من الواضح تباين الرؤى والأهداف بين المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، فالمملكة تنظر إلى اليمن بوصفه مجالاً حيويًّا مشتركًا لأمن البلدين واستقرارهما بحكم الجوار المباشر، والعلاقات الاجتماعية المتداخلة، وأدوار التأثير المتبادل، وأنه يمتلك مقومات جيوسياسية مؤثرة في بنية النظام الإقليمي في المنطقة، وهذه العوامل تقود إلى تفضيل السعودية يمنًا موحدًا ومستقرًّا يضمن مصالحها الإستراتيجية. بينما تنظر إليه الإمارات ساحة نفوذ اقتصادي

وأمني بعيدًا عن حدودها الجغرافية، يكتسب أهميته من امتيازات موقعه الجيوسياسي، بممراته ومضائقه البحرية وجزره المتعددة في البحرين العربي والأحمر، ولأهمية ذلك فقد بدت الإمارات منخرطة في كل ما من شأنه فرض نفوذها، ومن ذلك دعم تفتيت الوحدة السياسية لليمن، وتقسيمه إلى كيانات مناطقية تضمن سيطرتها واستمرار نفوذها، بالإضافة إلى ما برز من مؤشرات إشراكها المشروع الإسرائيلي في نقاط التقاء مصالحهما في اليمن، بما يحول التصعيد من توتر في البيئة اليمنية إلى صراع إقليمي أوسع.

من ناحية أخرى برز الخطاب الإماراتي في اليمن يحمل مضامين من شأنها حرف مسار التحالف عن مساره المعلن لمواجهة الحوثيين، كالخطاب التحريضي ضد بعض المكونات السياسية في الشرعية كحزب التجمع اليمني للإصلاح واتهامه بالإرهاب، بل والتحريض على قيادة الشرعية والحكومة والجيش الوطني واتهامها بالتهمة ذاتها عند كل موقف تتخذه الشرعية ضد جرائم حقوق الإنسان وانتهاكاتها التي ترتكبها التشكيلات العسكرية والأمنية الموالية للإمارات، أو لمنعها من تمرير مشروعات التفتيت، أو منازعة صلاحيات وسلطات الدولة في المحافظات والجزر والسواحل اليمنية التي تسيطر عليها تلك التشكيلات المسلحة الموالية للإمارات.

وبحسب تحليل لصحيفة الغارديان البريطانية فإن الصراع بين الدولتين هو صراع بين مسارين متباينين، تمثل السعودية المسار الأول وتعتمد فيه على الاستقرار والتنمية وحماية الأمن القومي، والتركيز على الدولة ومؤسساتها، بينما تمثل الإمارات المسار الثاني وتعتمد فيه على التدخل الخارجي ودعم قوى مسلحة بالوكالة، ومخاطر تفكيك بعض الدول، وتمدد ونفوذ محدود على حساب الشراكات الإقليمية.[9]

هذا التباين في الرؤى والأجندات قاد في حالات كثيرة إلى حدوث تقاطع المصالح بين الدولتين، فضلاً عن انعكاساتها السلبية على القضية اليمنية الداخلية، وسيادة الحكومة، ومصالح الشعب اليمني.

2- تعدّد التشكيلات المسلحة خارج سلطات الدولة

أسهمت سياسات التغاضي مع نشوء كيانات مسلحة خارج المؤسسة العسكرية الرسمية منذ السنوات الأولى لدخول التحالف العربي لدعم الشرعية- أسهمت في تأسيس أرضية هشّة للحكومة الشرعية، وساعدت على إطالة أمد حسم المعركة العسكرية لاستعادة الدولة وإنهاء انقلاب الحوثيين، ووفرت المناخ الملائم لتبلور المشروعات المناطقية وعلى وجه الخصوص مشروع انفصال اليمن الذي حمله المجلس الانتقالي الجنوبي الموالي للإمارات ومختلف التشكيلات الموالية للإمارات في الجنوب.

ورغم تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في أبريل 2022م الذي أصبح المجلس الانتقالي الجنوبي ممثلاً فيه، إلا أن الانتقالي لم يتخلّ عن مشروع الانفصال، ولم يقبل بدمج التشكيلات المسلحة في وزارتي الدفاع والداخلية، وفق ما نص عليه إعلان نقل السلطة الذي تضمن إنشاء لجنة عسكرية وأمنية لهذا الغرض؛ بل استمر في ثنائية عمله المزدوج بين كونه «سلطة» باعتبار عضويته في المجلس الرئاسي، وبين كونه في الوقت نفسه «معارضًا» للمجلس الرئاسي، من خلال تحركاته باسم المجلس الانتقالي الذي يحمل مشروع انفصال جنوب اليمن عن شماله.

من جهة أخرى سعت التشكيلات الموالية للإمارات إلى تعزيز موقعها السياسي داخل الشرعية، من خلال إحداث تغييرات على مستوى بنية مجلس القيادة الرئاسي نفسه، حيث أعلن رئيس الانتقالي الجنوبي عن تعيين عضوين من أعضاء المجلس الرئاسي نائبين له في رئاسة المجلس الانتقالي[10] ليصبح بذلك العدد الممثل للانتقالي المدعوم إماراتيًّا في المجلس الرئاسي ثلاثة أعضاء من أصل سبعة أعضاء.

ورغم محاولات المملكة العربية السعودية احتواء الأزمات وخفض التصعيد في تلك الحالات؛ إلا أن الإمارات لم تتخذ مواقف حازمة تجاه تلك الممارسات، وكانت السعودية تقدم مقترحات حلول واتفاقات تتضمن بنودًا إيجابية لتعزيز موقف الشرعية، لكن الطرف الآخر كان سرعان ما ينقلب على تنفيذها.

3- التصعيد العسكري في المحافظات المحررة

امتدادًا للمواجهات والاشتباكات التي كانت تحدث بين القوات الموالية للإمارات وبين القوات الحكومية قبل تشكيل مجلس القيادة الرئاسي؛ سرعان ما تطورت الخلافات بعد تشكيل المجلس إلى صراع مسلح بين قوات الانتقالي المدعومة إماراتيًّا، وبين القوات الحكومية، ففي السابع من أغسطس 2022م اندلعت معركة في محافظة شبوة الغنية بالنفط، أدت إلى سيطرة قوات الانتقالي على المحافظة عبر عناصر مسلحة من خارج المحافظة، وبحسب مصادر حكومية خاصة فقد أكدت أن وفدًا سعوديًّا عسكريًّا التقى نهاية عام 2024م بالقوة العسكرية الإماراتية الموجودة في منشأة بلحاف بمحافظة شبوة، المعنية بتصدير الغاز، والواقعة على ساحل البحر العربي، لمناقشة إجراء ترتيبات عسكرية وأمنية تتضمن خروج القوات الإماراتية من محافظة شبوة، لكن الضباط الإماراتيين رفضوا ذلك رفضًا قاطعًا، وهذا تسبب بغضب الوفد السعودي وتهديده بإخراج القوات الإماراتية من محافظة شبوة قسرًا.

أما الحدث الأبرز والأكثر تأثيرًا في نشوب الصراع المباشر بين المملكة والإمارات فكان في ديسمبر 2025م، حيث أقدمت قوات المجلس الانتقالي على التصعيد العسكري الأحادي للسيطرة على محافظتي حضرموت والمهرة شرقي اليمن في مطلع يناير 2025م، وهما المحافظتان الوحيدتان في اليمن التي لم تصل إليهما الحرب منذ انقلاب جماعة الحوثي في عام 2014م، كما ظلتا رافضتين لهيمنة المجلس الانتقالي عليها طيلة السنوات الماضية، وذلك عائد لخلفيات تاريخية من صراع النفوذ بين المكونات الجنوبية والشرقية منذ وجود الاحتلال البريطاني في جنوب اليمن، وجولات الصراع الدموية التي حدثت بين قيادات وقوى الحزب الاشتراكي الذي ورث السلطة في مرحلة ما بعد الاحتلال البريطاني في عام 1963م.

وتمثل محافظتي حضرموت والمهرة مجالاً حيويًّا للأمن القومي السعودي والأمن القومي العُماني، حيث تمتد حدود حضرموت مع المملكة العربية السعودية على مساحة

تقترب من ألف كيلو متر، وتمتلك شريطًا ساحليًّا على بحر العرب يمتد 136 كيلو مترًا، منفتحًا على جزيرة سقطرى والمحيط الهندي، وتُعَدّ حضرموت كذلك المحافظة النفطية الكبرى في اليمن بنسبة 36% من المساحة الإجمالية للجمهورية اليمنية. أما محافظة المهرة فتقع في أقصى الشرق اليمني على الحدود مع سلطنة عُمان، وتمتد مساحتها الحدودية نحو 300 كيلو متر، وتمتلك أكبر شريط ساحلي يمني على بحر العرب الذي يمتد نحو 170 كيلو مترًا، وهذه المعطيات هي ما يعكس الأهمية الإستراتيجية لهاتين المحافظتين بالنسبة للمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان.

في هذا السياق تشير بعض التقارير المتخصصة إلى أن القوات الإماراتية قامت بإجراء ترتيبات عسكرية ولوجستية لعملية السيطرة على حضرموت والمهرة التي أطلقت عليها اسم: (المستقبل الواعد) وأدارها ضباط إماراتيون بشكل مباشر، وقد قامت بحشد الألوية القتالية إلى محافظة حضرموت بأكثر من 13 لواء عسكريًّا، بالإضافة إلى كتائب وفرق تخصصية. اختيرت القوة من أكفأ العناصر خبرة وتدريبًا بين التشكيلات الموالية لها في جنوب اليمن، وزُوِّدت بتسليح ضخم وحديث، وبقوة بشرية تجاوزت (15,000) مقاتل من معظم المحافظات الجنوبية، للسيطرة على هضبة حضرموت ووادي سيئون، بالتزامن مع قيام كتائب تابعة للانتقالي في عدن على حصار قصر معاشيق مقر إقامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي، وحاولت اختطافه قبل أن تتدخل قوة سعودية لحمايته وإجلائه مع رئيس الحكومة على متن طائرة عسكرية إلى الرياض، لتبدأ عملية إعادة تجميع قوات درع الوطن وقوات الطوارئ وتنظيمها، وتجهيزها لاستعادة السيطرة على حضرموت والمهرة.[11]

وقد مثل هذا التصعيد العسكري الإماراتي في حضرموت والمهرة نقطة مفصلية في علاقتها مع السعودية، حيث كشف عن تجاوزه للخلافات التكتيكية إلى الصراع الإستراتيجي، تجلى ذلك في عدة مظاهر أبرزها إعلان الخارجية السعودية أسفها لما وصفته بـ«الضغط» الذي تمارسه الإمارات على قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، واصفة تلك الخطوات بأنها «بالغة الخطورة» ولا تنسجم مع أسس التحالف.[12] وعلى الصعيد السياسي دفعت السعودية بوفد سعودي رفيع إلى محافظة حضرموت لاحتواء التصعيد وتهدئة الأوضاع لكن الجهود السعودية قوبلت بالرفض والتعنت، واستمرت قوات الانتقالي والقوات الموالية للإمارات في تثبيت سيطرتها على حضرموت والمهرة، وهو الأمر الذي قاد إلى مفاقمة التصعيد العسكري والسياسي، ففي الثلاثين من ديسمبر 2025م نفذ التحالف العسكري الذي تقوده السعودية في اليمن عملية عسكرية استهدفت

بغارات جوية أسلحة وعربات قتالية وصلت إلى ميناء المكلا في محافظة حضرموت على متن سفينتين قادمتين من الإمارات بحسب البيان الرسمي الصادر عن التحالف،[13] وصولاً إلى إعلان إنهاء الوجود القانوني للإمارات في اليمن في اليوم الأخير من عام 2025م وفق قرار مجلس القيادة الرئاسي الذي قضى بخروج القوات الإماراتية ومنسوبيها كافة من الأراضي اليمنية كلها خلال (24) ساعة، وإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع دولة الإمارات العربية المتحدة.[14]

4- التحولات في النظام الإقليمي

ليس من الممكن عزل وتيرة التصعيد المحتد بين السعودية والإمارات في اليمن عن التطورات في المنطقة، كتأثير الصراع الموازي في السودان الذي يتقاطع فيه الدعم السعودي للجيش السوداني مع الدعم الإماراتي لقوات الدعم السريع، بالإضافة إلى تأثيرات زيارة ولي العهد السعودي لواشنطن منتصف نوفمبر 2025م، وما رافقها من توقعات بترجمة النفوذ السعودي في الإقليم، ويعزّز هذه الفرضية ما شهده الشهران الماضيان من توسيع اتفاقيات التعاون العسكري والأمني والدفاع المشترك بين السعودية وبعض الدول الخليجية، وبينها وبين عدة دول أخرى كجمهورية مصر، وجمهورية الصومال، وجمهورية تركيا، ودولة باكستان.

وتشير بعض التحليلات إلى بروز مؤشرات عن «توجه المملكة العربية السعودية نحو تعزيز تعاون عسكري ثلاثي يضم مصر والصومال، يستهدف تعزيز أمن البحر الأحمر وخليج عدن، وتكريس إطار منسق للتعاون الدفاعي والعسكري بين الدول الثلاث، بما يحقق حماية المصالح الإستراتيجية المشتركة ويعزز الاستقرار الإقليمي، حيث تأتي هذه التحركات في ظل تزايد القلق من التدخلات الخارجية والاعتراف الإسرائيلي بإقليم أرض الصومال»،[15] الذي تراه كل من الرياض والقاهرة تهديدًا لأمنهما الوطني.

آثار التصعيد محليًا وخارجيًا

عكس هذا التصعيد غير المسبوق بين الإمارات والسعودية في اليمن آثارًا متعددة على المستوى المحلي في تغير موازين القوى وإعادة ترتيب الأولويات الوطنية، وعلى المستوى الخارجي في انعكاس التصعيد على أكثر من ملف خارجي.

آثار التصعيد محليًا

التغييرات الداخلية في مؤسسات الشرعية: أحدث التصعيد الأخير الذي انتهى بخروج القوات الإماراتية من اليمن تغييرًا داخليًّا في هرم الشرعية «مجلس القيادة الرئاسي» حيث أُقيل عضوان من أعضاء المجلس الذين أعلنا استمرارهما في الولاء للإمارات بعد فرارهما مع مجموعة من القيادات إلى أبو ظبي، وعُيِّن عضوان آخران بدلاً عنهما،[16] كما شُكِّلت حكومة جديدة برئاسة الدكتور شائع الزنداني، وفق قاعدة الكفاءات لا المحاصصة السياسية، وأُصدِرت تعيينات عسكرية وإدارية أخرى، وهذه التغييرات أسهمت في تعزيز وحدة القرار السياسي داخل مجلس القيادة الرئاسي، وإنهاء حالة الانقسام القيادي وتضارب الأجندات داخل مؤسسات الدولة.

دعم الاقتصاد والخدمات الأساسية: على إثر خروج الإمارات من اليمن أصبحت المملكة العربية السعودية تحمل عبء المسؤولية الكاملة عن دعم الحكومة بمختلف مؤسساتها في جميع المجالات، وبحسب وكالة رويترز نقلاً عن ستة مسؤولين، فإن الرياض خصّصت نحو ثلاثة مليارات دولار على الأقل هذا العام لتغطية رواتب القوات اليمنية وموظفي الحكومة، منها مليار دولار تقريبًا لرواتب المقاتلين الجنوبيين، التي كانت أبو ظبي تتكفل بها في السابق، وأنها تأمل في أن تؤدي الحوافز المالية والسياسية إلى توحيد الصفوف ضد الحوثيين.[17]

وفي هذا السياق شهد ملف الخدمات الأساسية تحسنًا ملحوظًا في المحافظات المحررة وفي مقدمتها خدمة الكهرباء والمياه في عدن، وعززت هذه الجهود من استقرار الوضع الاقتصادي حيث ارتفعت قيمة الريال اليمني أمام العملات الأجنبية بنسبة محدودة، انعكست على الانخفاض بالنسبة ذاتها في أسعار المواد الغذائية والسلع المختلفة.

إعادة الترتيبات العسكرية والأمنية: أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي قرارًا بتشكيل اللجنة العسكرية العليا تحت قيادة قوات تحالف دعم الشرعية، تتولى إعداد، جميع القوات والتشكيلات العسكرية وتجهيزها، وقيادتها، ودعمها؛ استعدادًا للمرحلة القادمة في حال رفض المليشيات الحلول السلمية.[18] كما شكلت قيادة التحالف العربي لجانًا عسكرية أجرت زيارات وترتيبات ميدانية في المحافظات المحررة، وفي مقدمتها العاصمة المؤقتة عدن، التي شهدت إخراج المعسكرات من المدينة، وإعادة ترتيب القوات الأمنية فيها، وهو ما مكّن الحكومة الجديدة من العودة إلى عدن لممارسة مهامها ابتداءً من 17 فبراير 2026م.

عودة أولويات إنهاء سيطرة جماعة الحوثي الإرهابية: بالتزامن مع الترتيبات العسكرية والأمنية والاقتصادية في المحافظات المحررة، فقد عاد الخطاب السياسي والدبلوماسي للحكومة اليمنية والتحالف حول أولويات إحلال السلام في اليمن، وفرض انصياع جماعة الحوثي الإرهابية لإنهاء الحرب وعودة الدولة سلمًا أو حربًا، مع ملاحظة أن خروج الإمارات من اليمن وإنهاء حالة الانقسام بين مكونات الشرعية مثّل ضغطًا كبيرًا على جماعة الحوثي التي تسيطر مليشياتها المدعومة إيرانيًّا على معظم محافظات شمال اليمن، وتهدّد أمن الملاحة الدولية في البحر الأحمر، حيث كانت جماعة الحوثيين تستمد عوامل بقائها من خلافات مكونات الشرعية، وتباينات قيادة التحالف السابقة ممثّلة بالمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ورغم هذه الآثار على المشهد اليمني الداخلي إلا أن بقاء ملامح الدعم الإماراتي للفصائل والتشكيلات الجنوبية لا تزال قائمة في تشجيع الاحتجاجات الرافضة للأجندات السعودية الداعمة للحكومة الشرعية، وتعزيز موقفها السيادي في العاصمة المؤقتة عدن، وهو ما يفتح الباب أمام الكثير من الصعوبات والتحديات في استكمال ترتيبات المشهد في المناطق المحررة.

آثار التصعيد خارجيًا

تحولات العلاقات داخل المنظومة الخليجية: يسهم التصعيد بين الإمارات والسعودية في اليمن على إحداث تحولات في العلاقات داخل منظومة دول التعاون الخليجي، ووفق مسارات الأحداث الماضية فقد بدت ملامح تشكل تنسيق خليجي ثلاثي بين المملكة العربية السعودية، ودولة قطر، وسلطنة عُمان، حيث وقّعت اتفاقيات ثنائية في مجالات التعاون والدفاع المشترك، ويبدو أن هذا التنسيق الثلاثي يتجاوز الملف اليمني إلى قضايا أشمل في المنطقة، حيث تحدثت وكالة فرانس برس نقلاً عن مصدر سعودي رفيع، أن الدول الثلاث كثّفت اتصالاتها مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ونجحت في إقناعه بالتراجع عن خيار شن هجوم على إيران، ومنحها فرصة لإبداء حسن نواياها.[19]

من جهة أخرى بدت مؤشرات تنسيق خليجي ثلاثي بين الإمارات والبحرين والكويت، فبينما تُعَدّ كل من الإمارات والبحرين من ضمن الدول العربية الأربع التي وقعت اتفاقية ابراهام، فقد انعقد في الكويت المنتدى الإعلامي الإماراتي– الكويتي في 29 يناير الماضي، حيث يأتي انعقاد هذا المؤتمر في خضم ذروة الخلافات الإماراتية السعودية، وبعد أيام من إطلاق الإمارات حملة إعلامية احتفالية واسعة برسوخ العلاقات الإماراتية الكويتية التي استمرت مدة أسبوع، وفي المنتدى تحدث أنور قرقاش، المستشار

الدبلوماسي لرئيس دولة الإمارات، عما وصفه بـ«حملة إعلامية غير مسبوقة» تستهدف بلاده، تقوم على «الافتراء والكذب والتزوير والمبالغات»، وأشاد بالموقف الكويتي، وبما وصفه الترفع الكويتي عن تلك الحملات ضد الإمارات.[20]

امتداد التصعيد إلى ملفات أخرى في المنطقة: عكس التصعيد الأخير بين السعودية والإمارات في اليمن نفسه على توسيع الخلافات بين الدولتين في ملفات إقليمية مشتركة: في السودان، والصومال، وليبيا، حيث ضاعفت السعودية من تحركاتها الدبلوماسية لتشكيل ضغط أكبر على الإمارات في تلك الملفات، عبر توقيع اتفاقيات دفاعية، وتعاون مشترك، مع السودان والصومال، وحظرت الطيران الإماراتي من المرور في الأجواء السعودية إلى قاعدة الكفرة بليبيا التي تمثّل إحدى مراكز تهريب الدعم العسكري لقوات الدعم السريع في السودان.

تكريس تحالفات أوسع في المنطقة: خلال الأسابيع الماضية بدت مؤشرات تشكل نواة لحلفين واسعين في المنطقة، يشمل الحلف الأول: السعودية ومصر وتركيا وقطر وباكستان، بمقابل تشكّل نواة لحلف يقف على الضد يشمل الإمارات و«إسرائيل» والهند وإثيوبيا، وهذه التشكلات الجديدة ستسهم في مضاعفة التوتر، في ظل عالم دولي متغير، ومنطقة شرق أوسطية غير مستقرة، وقلق غربي من أن يؤدي التصعيد والتحالفات الجديدة إلى زعزعة استقرار ممرّات الشحن الحيوية في البحر الأحمر وخليج عدن ومضيق باب اليمن ومضيق هرمز.

ورغم بروز ملامح هذه التحالفات التي تشير إلى الخلافات السعودية الإماراتية فإن السفير الأمريكي السابق في السعودية مايكل راتني يرى في مقال رأي منشور بأن البلدين يشتركان في قناعة مفادها أن «إسرائيل» ينبغي أن تكون جزءًا من المنطقة في نهاية المطاف، وإن اختلفت الجداول الزمنية والشروط المتعلقة بتطوير هذه العلاقة بشكل كبير بينهما.[21]

خاتمة

يُظهر التصعيد في اليمن أن الخلافات الإماراتية–السعودية تتجاوز مرحلة الخلاف التكتيكي إلى صراع إستراتيجي حول الرؤى والتصورات تجاه إعادة بناء الدولة اليمنية ومستقبل الأزمة اليمنية برمتها، وأن التصعيد الأخير في حضرموت والمهرة الذي مثّل انفجار الخلاف العلني؛ لم يكن خلافًا عابرًا انتهى بإخراج الإمارات من اليمن، بل هو أكثر عمقًا من سطحية وصفه تنافسًا على النفوذ وتقاسم المصالح في اليمن؛ لأنه يعكس اختلافًا جذريًّا بين الدولتين في الرؤى والإستراتيجيات وتأثيراتها في النظام الإقليمي

الجديد الذي ما يزال في طور التشكل، والذي من شأنه التأسيس لشكل المنطقة لعدة عقود قادمة.

الهوامش والمراجع

1. Ṣaḥīfat al-Riyāḍ, Naṣṣ al-mubādara al-Khalījiyya al-muʿaddala, 24 November 2011, https://www.alriyadh.com/685755
2. Wathīqa musarraba li-taqrīr istikhbārātī Saʿūdī, manshūra ʿalā mawqiʿ al-Jazīra Nīt bi-tārīkh 2 August 2020. https://www.aljazeera.net/politics/2020/8/2/%D8%AA%D8%AC%D8%B3%D8%B3%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AF%D8%B9%D9%85%D8%AA-%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%84
3. Ḍarabāt khāṭiʾa am siyāsa mumannhaja? Wathāʾiqī Saʿūdī yakshif kulfat al-dawr al-Imārātī fī al-Yaman. https://www.youtube.com/watch?v=-sbNZ-2OLKE
4. Taḥqīqāt Bī Bī Sī Niyūz ʿArabī, Kashf ḥarb al-Imārāt ḍidd al-siyāsiyyīn al-Yamaniyyīn. https://www.youtube.com/watch?v=h01ToHEU0gE
5. al-Markaz al-ʿArabī li-l-Abḥāth wa-Dirāsat al-Siyāsāt, Iʿlān al-idāra al-dhātiyya fī Janūb al-Yaman: al-khalfiyyāt wa-al-tadāʿiyāt, Taqdīr Mawqif, 30 April 2020. https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Declaration-of-Self-Rule-in-South-Yemen-Background-and-Implications.aspx
6. Wikālat al-Anāḍūl, Naṣṣ "Ittifāq al-Riyāḍ" bayna al-ḥukūma al-Yamaniyya wa-al-Intiqālī al-Janūbī (wathīqa), manshūr bi-tārīkh 5 November 2019. https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D-8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9/1636458
7. al-Markaz al-ʿArabī li-l-Abḥāth wa-Dirāsat al-Siyāsāt, Iʿlān al-idāra al-dhātiyya fī Janūb al-Yaman: al-khalfiyyāt wa-al-tadāʿiyāt, Taqdīr Mawqif, 30 April 2020, (maṣdar sābiq) https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Declaration-of-Self-Rule-in-South-Yemen-Background-and-Implications.aspx

8. Mawqiʿ Wizārat al-Khārijiyya al-Yamaniyya, Ṣudūr iʿlān raʾāsī bi-naql al-sulṭa wa-tashkīl Majlis al-Qiyāda al-Raʾāsī, manshūr bi-tārīkh 7 April 2022, https://www.mofa-ye.org/Pages/17058/

9. Mawqiʿ al-Imārāt 71, Tarjamāt, al-Ghārdiyān: taṣādam al-maṣāliḥ bayna al-Riyāḍ wa-Abū Ẓabī sayajʿal ākharīn yadfaʿūn al-thaman, 6 February 2026, https://www.uae71.com/posts/120189

10. Mawqiʿ al-Maṣdar Ūnlāyn: al-Zubaydī yuʿayyin al-Baḥsanī wa-al-Muḥarramī nuwwāban lahu fī riʾāsat al-Majlis al-Intiqālī, 9 May 2023, https://almasdaronline.com/articles/273823

11. Dīfāns Lāyn, minṣa mutakhaṣṣiṣa fī al-shaʾn al-ʿaskarī wa-al-amnī, Taḥqīq: min Abū Ẓabī ilā Sayʾūn.. kayfa udīrat al-Imārāt ijtīyāḥ Ḥaḍramawt wa-aʿādat rasm mīzān al-quwwa fī sharq al-Yaman, 15 December 2025, https://defenseliney.com/posts/359

12. Qanāt al-ʿArabiyya, al-Saʿūdiyya: Naʾsaf naʾsaf limā qāmat bihi Dawlat al-Imārāt al-shaqīqa min ḍagṭ ʿalā al-Intiqālī al-Janūbī, https://www.youtube.com/watch?v=TRLnV_Ep3f4

13. Qanāt Faransā 24: al-Taḥāluf bi-qiyādat al-Saʿūdiyya yunaffidh ḍarba "maḥdūda" ʿalā Mīnāʾ al-Mukallā baʿda tafrīgh shiḥnat asliḥa qādima min al-Imārāt, 30 December 2026m, https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-

14. Wikālat Sabaʾ lil-Anbāʾ al-Rasmiyya: Qarār riʾāsī bi-ikhrāj Dawlat al-Imārāt min al-Yaman, https://www.sabanew.net/story/ar/140060

15. Muna Ṣalāḥ, bāḥith fī al-shuʾūn al-Ifrīqiyya, Naḥwa taʿāwun ʿaskarī «Saʿūdī – Miṣrī – Ṣūmālī»: Abʿād istirātījiyya istirātījiyya wa-inʿikāsāt iqlīmiyya, Markaz Shāf lil-Dirāsāt al-Mustaqbaliyya wa-Taḥlīl al-Azmāt wa-l-Ṣirāʿāt, 30 January 2026m, https://shafcenter.org/%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-

16. Wikālat Sabaʾ lil-Anbāʾ, Qarār Raʾīs Majlis al-Qiyāda al-Riʾāsī bi-taʿyīn ʿuḍwayn fī Majlis al-Qiyāda, 15 January 2026m, https://www.sabanew.net/story/ar/140869

17. Wikālat Rūytarz, Naẓra fāḥiṣa-al-Saʿūdiyya tastakhdim al-māl wa-l-nufūdh li-farḍ al-sayṭara fī al-Yaman baʿda ikhrāj al-Imārāt, 6 February 2026m, https://www.reuters.com/ar/business/GK4Q7BJMINPPREEVA7U52Z32VQ-2026-02-05/

18. Wikālat Sabaʾ lil-Anbāʾ, Raʾīs Majlis al-Qiyāda yuʿlin najāḥ ʿamaliyya istlām al-muʿaskarāt wa-tashkīl lajna ʿaskariyya ʿulyā li-istʿāda muʾassasāt al-dawla silman aw ḥarban, https://www.sabanew.net/story/ar/140588

19. Akhbār 24, Taḥarruk Saʿūdī-Qaṭarī-ʿUmānī aqnaʿ Trump bi-manḥ Īrān furṣa, 15 January, https://alpha.akhbaar24.com/ampArticle/105881

20. Qanāt al-Ḥurra al-Amrīkiyya, al-Imārāt tuḥāwil istiqṭāb al-Kuwayt.. fī muwājaha al-Saʿūdiyya, 2 February 2026m, https://alhurra.com/12040

21. ʿArabī 21, Māykl Rātinī, dīblūmāsī Amrīkī sābiq: Khilāf al-Saʿūdiyya wa-l-Imārāt aswaʾ min Azmat Qaṭar, 24 January 2026m, https://arabi21.com/story/1733624/%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A-

رؤيـــــــة
تركيـــــــة

Rouya Turkiyyah is a quarterly academic journal published by SETA Foundation since 2012. It covers a broad range of topics related to domestic and foreign policy of the Middle Eastern countries focusing mostly in their politics, economy and social problems. Rouya Turkiyyah seeks to furnish a new regional perspective, through the allocation of new spaces for serious discussions on the World Affairs but more specifically in the Middle East affairs.